مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والامنية على الساحتين الدولية والاقليمية

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

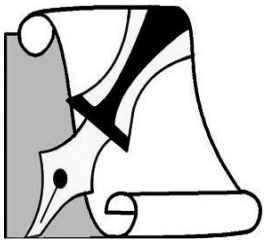

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية على الساحتين الدولية والإقليمية

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

عودة سوريا إلى الجامعة العربية (شروط وحقائق)

مقدّمة

بعد سنين من الحرب الكونية على سوريا بغاية تغيير شكل الحكم فيها، ودعم معظم دول العالم هذه الحرب التي فتكت بالبلاد والعباد، ولم يسْلم منها حتى الشجر والحجر، من ضمن خطة ممنهجة للأرض المحروقة التي تضمن أن يُمحى التاريخ من الجغرافيا، وأن لا تبقى أي معالم تاريخية أو آثار تدل على رسوخ سوريا في التاريخ منذ عرفت المجتمعات القراءة والكتابة.

إن الصمود السوري، المتمثل بالشعب والجيش والحلفاء، قد أجهض مخططات العالم العسكرية والأمنية، وأعاد الاستقرار النسبي لمعظم الأراضي السورية، ما خلا بعض المناطق (الهادئة نسبياً) من ضمن التفاهمات الدولية والإقليمية، والتي يمكن أن تنفجر في أي وقت لتكون أداة للابتزاز السياسي.

لم تكن سوريا بعيدة عن العرب إبّان الحرب عليها وعلى محور المقاومة، لأن العراق ولبنان واليمن كانوا من ضمن المعركة الشاملة لإسقاط المبادئ والأفكار الرافضة لكل أشكال الاحتلال والإيمان بوحدة القضية الأم الجامعة، وهي القضية الفلسطينية وتحرير الأراضي العربية المحتلة.

في السياق، عُقِدت في مدينة جدّة السعودية القمة رقم 32، في جو من التفاؤل انعكس إيجاباً على مختلف الملفات المطروحة بشأن إعادة التقارب بين الدول العربية والإقليمية. فبعد التقارب السعودي–الإيراني، كان لزاماً أن يتنقل العرب إلى ضرورة الاتفاق على مقاربات شاملة لمجموعة من الأزمات التي عصفت بالمنطقة العربية، وكانت على مدار السنوات الماضية أماكن ساخنة في العالمين العربي والإسلامي .

هذه القمّة حضرها معظم الزعماء العرب والرئيس السوري بشار الأسد، والذي استُقبل بطريقة غير مسبوقة، وفي جو من الحفاوة الدبلوماسية، حيث أحدث حضوره تأثيراً مهماً على الملفات الحساسة المتوقع أن تعالجها القمة في المستقبل القريب، ومنها إعادة فتح أغلب السفارات في دمشق، باستثناء بعض الدول المعارضة لعودة دمشق للجامعة العربية، حيث تسبّب هذا الملف ببعض التوتر والتجاذبات بين الدول العربية؛ لكنه ذاب في الإطار التوافقي الذي أمّنته المملكة العربية السعودية قبيل انعقاد القمة، وتحضيرها الخطاب الذي يتبنى الانتهاء من الأزمات العربية، في مواكبة منها للمتغيرات الإقليمية والدولية على الخارطة العالمية للنزاعات المتفاقمة.

لقد غابت سوريا عن الجامعة العربية منذ 2010 (آخرها كان في مدينة سرت الليبية) بعد تعليق عضويتها في الجامعة، وسحب الدول العربية لسفرائها من دمشق، وفرض عقوبات اقتصادية وسياسية شاملة على دمشق، من ضمن مخططات الحرب عليها. واعتبر متابعون للقمة أن هدفها إعادة دمج النظام السوري في مؤسسات الجامعة وبداية تقارب وانفتاح عربي على دمشق، بانت بوادره في القمة السابقة (2022) التي استضافتها الجزائر.

إن عودة سوريا إلى الجامعة العربية هي من أهم الفرص للدول العربية، وليست لسوريا فقط، من أجل لعب دور فاعل في الأزمات المحيطة بالعالم العربي، عبر انتهاج استراتيجية واضحة وبنّاءة في الإطار العربي لما بعد قمة جدّة، الذي سيقود لاستعادة الدول العربية لدورها ومكانتها الإقليمية، والتي تراجعت بشدة خلال العقد الماضي جرّاء الحرب على سوريا وعلى اليمن ودعم الاضطرابات في لبنان والعراق، ما دفع العرب إلى إعادة صياغة تفكير أكثر إيجابية لرسم ملامح نظام عربي جديد يقوم على تبادل المصالح والتعاون الأمني والسياسي لصالح إعادة تشكيل المنطقة، لتكون متراصة ومتعاونة على أبواب نظام دولي جديد يرى في منطقتنا محوراً مهماً في الاقتصاد الدولي والتجارة العالمية، بعيداً عن لغة الحديد والنار ومحاولة التحكم بمصير الدول و الشعوب العربية، حيث تحاول السعودية بعد مد جسور إعادة العلاقات مع دمشق، أن تحذو حذو الإمارات العربية وتقود بنفسها مهمة ترميم الوضع العربي الذي بدأته قبل القمة العربية وتعمل على الاستفادة من إعادة لم الشمل العربي مجدداً، فانطلقت إلى اليمن لإيقاف الحرب؛ وما زالت المحاولات المشابهة لإيقاف النزاع في السودان، من ضمن الخطط الاستراتيجية والاقتصادية التي تنتهجها السعودية وتريد جواً استثمارياً آمناً لمستقبلها التي ترسمه بشكل جديد، يتطلب الهدوء العربي – العربي ثم العربي – الإيراني بعد التقارب التركي مع دمشق، والذي يسير برعاية إيرانية – روسية.

شرق سوريا :

هو الموقع الاستراتيجي الذي سوف يكون محور حركات مكّوكية بين التفاوض السياسي المحض أو التفاوض السياسي تحت قوّة النار والحديد.

يحتوي احتياطياً نفطياً هو الأكبر لسوريا، بالإضافة لامتداده الجغرافي، حيث يشكّل بوّابة عبور ومركز الربط بين سوريا وتركيا. ويمكن اعتباره بوّابة أنقرة نحو عالمنا العربي، ونحو كردستان العراق الغني أيضاً بالنفط، ونحو إيران غرباً، مع إمكانية ربطه بمشروع الحزام والطريق العملاق للتنّين الصيني؛ وسوف يشكّل مركزاً وسطياً للتحكم بالطرق الرئيسية لمرور النفط والغاز والبضائع باتجاه أوروبا واستقبال الواردات إلى المنطقة.

الأهمية الاقتصادية للموقع الجغرافي وضعت منطقة شرق سوريا على حافة الصراعات والنزاعات القائمة بين القوى العالمية، بما يُعرف بأمن المواصلات البرية والبحرية، حيث تتصارع كل من الولايات المتحدة الأميركية وروسيا وتركيا وإيران والصين على محاولة تأمين عقدة مواصلات تربط القارّات ببعضها البعض، بأقل تكاليف لوجستية عسكرية واقتصاد أمن الطرق.

بحسب إحصاءات عام 2011، يُقدّر احتياط النفط السوري بحوالي 0.14 بالمئة على المستوى العالمي، برقم تصدير أقل من نصف مليون برميل يومياً. ويُعزى هذا الرقم المنخفض نسبياً مع حجم الاحتياط إلى خطة دمشق للمحافظة على الثروات الطبيعية الباطنية لأطول فترة ممكنة، بما يُعرف باقتصاد الحصار، أو اقتصاد الحرب.

بعد فقدان سيطرة الحكومة السورية على أجزاء كبيرة من حقول النفط وسيطرة المجموعات المسلحة مدعومة من أميركا وتركيا، وصلت نسب التصدير الرسمية إلى أقل من خمسين ألف برميل يومياً، حيث انتقلت السيطرة من مسلّحي "داعش" إلى مسلّحي "قسد"، حيث بدأت السرقة والبيع الممنهجين للنفط السوري.

تقع أغلب حقول النفط السورية بالقرب من الحدود مع العراق ومع تركيا؛ وهذا يمنح دمشق في الأيام الطبيعية فرصاً أكبر وأسرع للتصدير عبر الحدود، لقرب الآبار منها، حيث تضم دير الزور أضخم الحقول النفطية ثم الحسكة.

حقل العمر: يُعتبر أكبر حقول البلاد وأشهرها، ويقع في ريف دير الزور. إضافة للآبار والحقول المحيطة به كحقل العزبة، وتخضع كلها لسيطرة "قوات سوريا الديمقراطية ."ويُعتبر حقل التنك ثاني أكبر الحقول النفطية في دير الزور، وتسيطر عليه كذلك "قوات سوريا الديمقراطية."

ولا ينتج حقلا الورد والتيم غربي الفرات سوى مردود ضئيل، كونهما محطة ضخمة للنفط القادم من حقلي العمر والتنك (هما تحت سيطرة دمشق) ، في حين توجد حقول أخرى، مثل الجفرة وكونيكو الشهير لإنتاج الغاز، وحقول ديرو والجفرة والخراطة، وتنتج يومياً أكثر من ألفي برميل. وفي محافظة الحسكة يوجد حقل رميلان، الذي يضم أكثر من 1322 بئراً، إضافة لأكثر من 25 بئراً للغاز. وتقع تلك الحقول بمناطق الشدادي والجبسة والهول في ريف الحسكة الجنوبي، بالإضافة للحقول الواقعة بالقرب من منطقة مركدة وتشرين كبيبية في ريف الحسكة الغربي، وهي ضمن سيطرة قوات "قسد" أيضاً.

الفوسفات:

تستثمر روسيا حقلاً واحداً فقط من مناجم الفوسفات. وأيضاً إيران تستثمر حقلاً واحداً (من ضمن عملية ردّ الديون) عوضاً عن الدفع النقدي. مع العلم أن احتياط سوريا من الفوسفات يفوق احتياطها من النفط.

يمارس الإعلام المعادي للجمهورية العربية السورية حرباً من نوع جديد، حيث يوحي أن إيران وروسيا تأخذان ثروات الشعب السوري، بحيث تقوم هذه الترسانات الإعلامية بتضخيم حجم الثروات والموارد الوطنية عبر إشاعة الحديث عن الاكتشافات النفطية والغازية في المياه، وأن هذه الثروات سوف تنقل مستوى معيشة الشعب السوري إلى مصاف مرتفعة. لكن الواقع مختلف، بحيث تنعكس آثار هذه الأخبار على توجهات ومواقف الرأي العام المحلي، الذي يعاني أفراده الأمرَّين في تأمين لقمة العيش، ثم يأتي من يقول إن البلاد تنام على ثروات كبيرة ويتم سرقتها من الحكام والحلفاء.

إن الاحتياطيات المكتشفة من الفوسفات تقدّر بنحو 1.8 مليار طن (حسب إحصاءات وزارة الطاقة وتقدير الثروات الرسمي في سوريا). وأهم هذه الثروات تتوزع من بادية تدمر، * مناجم الصوانة الشرقية وخنيفيس*؛ ويلامس سعر الطن الواحد الوسطي عالمياً من الفوسفات عتبة 60 دولاراً.

وبحساب بسيط، نستطيع القول إن قيمة الاحتياطيات في سوريا من الفوسفات القابلة للإنتاج بسرعة تصل إلى نحو 100 مليار دولار؛ ولا تبلغ كلفة الاستخراج قيمة عالية مقارنة بالنفط، حيث تبلغ قيمة الاحتياط النفطي المتبقي والغير مسؤول، والقابلة للإنتاج تقدّر بنحو 2.5 مليار برميل، على اعتبار تأرجح سعر برميل النفط العالمي بين 70–90 دولار، تبلغ القيمة المفترضة من النفط حوالي 200– 225 مليار دولار.

حجم الاحتياط السوري المتبقي من الغاز الطبيعي والقابل للاستفادة منه محلياً وخارجياً (أيضاً حسب الأرقام الرسمية) يصل إلى ما يقرب من 220 مليار متر مكعب، مع تأرجح سعر المتر المكعب عالمياً بين 2–2,6 دولار، أي ما قيمته نحو 572 مليار دولار.

إن ما تملكه سوريا من احتياطات على صعيدي الطاقة والمعادن أكثر بكثير من الكميات المكتشفة والمعلن عنها، بالإضافة إلى الثروة الحيوانية والاقتصاد الزراعي والصناعي وتوفّر المياه ببعض مناطق الجمهورية العربية السورية؛ واليد العاملة الخبيرة في مجالات الزراعة والصناعة.

أهمية القطاع الزراعي بالنسبة للاقتصاد السوري كبيرة وتتزايد بفعل الحصار المستمر، بحيث تشكّل الصادرات الزراعية أكثر من 60 بالمئة من صادرات سوريا. ومعظم الصادرات هي من المنتجات الزراعية الخام، غير المصنّعة. ومع تفعيل الصناعات الغذائية بشكل متطور قد تزيد نسبة الصادرات الزراعية السورية للخارج.

تبلغ نسبة الإنتاج الزراعي السوري وصادراته إلى دول الجوار ،تركيا ولبنان والعراق أرقاماً عالية وتتزايد بإستمرار، مثلاً ارتفع وقت الإغلاقات و وقت تضخم الليرة التركية. ومع غياب الرقابة الرسمية السورية على كامل الأراضي، يتم تهريب بعض المنتجات الزراعية، مثل زيت الزيتون والمنتجات القطنية، وتبقى خارج الأرقام والإحصائيات الرسمية للميزان التجاري للصادرات .

كانت سوريا (قبل الحرب) تحتل المرتبة الثانية عربياً بعد تونس في إنتاج الزيتون، والسادسة عالمياً في إنتاج القطن. ورغم التراجع الذي شهده القطاع الزراعي بسبب الحرب، إلا أن الأرض السورية ما زالت تنتج كميات كبيرة من الحمضيات والزيتون والخضار التي يتم تصديرها إلى دول الخليج والعراق وروسيا. فتبعاً لتقارير وزارة الاقتصاد والتجارة السورية، أن إجمالي الصادرات بلغ منذ بداية عام 2021 حتى أواخر نفس العام ذاته نحو 1.201 مليون طن، إلى 110 وجهة مختلفة، بقيمة إجمالية قاربت الـ 400 مليون يورو.

يتابع التقرير: إن المواد المصدّرة بشكل عام هي الألبسة القطنية ، الفواكه والخضار الموسمية، والمصنوعات الغذائية البسيطة، والأحذية والمنظّفات والقوارير الزجاجية وزيت الزيتون والمصنوعات المطّاطية والمشروبات الغازية والزهورات والألبان والأجبان ومشتقاتها وأحجار البناء والفستق الحلبي والأدوية والتوابل والتربة الغضارية.

مشاكل تصدير المنتجات السورية :

يعاني سوق التصدير من المشاكل التي يمكن أن نلخصها بضعف صناعات التعبئة والتغليف، وصعوبة النقل الداخلي نظراً لارتفاع أسعار البنزين والمازوت وسيطرة المسلحين الخارجين عن سلطة الحكومة على بعض المعابر؛ وهذا يؤثر على جودة وقيمة المنتج الزراعي.

أيضاً هناك ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع أجور اليد العاملة بالقطاف والفرز والتوضيب والتعليب والنقل.

المتغيرات المناخية والجفاف:

أثّرت بشكل سلبي على الاتجاه لبعض المزارعين لتغيير الأنماط الزراعية في سوريا، تماشياً مع قلة الموارد المائية بفعل الحرب، مما أدى إلى تراجع بعض الزراعات والإنتاجات. أكثر هذه المنتوجات تأثراً هو القمح، حيث هبط إنتاج سوريا من القمح من 5 ملايين طن إلى أقل من مليون طن سنوياً، فيما احتلت زراعة النباتات العطرية والطبية مساحات جديدة من الأراضي الزراعية نظراً لعدم حاجتها للمياه بكثرة، وسهولة إنتاجها ومقاومتها لعوامل التغير المناخي.

الصناعة التحويلية :

بلغت نسبة القطاع الخاص في سورية عام 2010 من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 10.6. % ، وذلك نتيجة التوسع في سياسات التصنيع وفعالية المناطق الصناعية؛ إضافة لوجود أسواق خارجية استطاعت المنتجات السورية المنافسة بها، وبلغت القيمة المضافة الصافية 126.7 مليار ليرة"، مما جعل هذا القطاع بوصلة لما يقارب أربعمائة ألف عامل، حيث توزعت النسب العالية للإنتاج للنشاط الصناعي:

– الأسواق الغذائية حوالي عشرون بالمئة.
– سوق المعادن11.58% complexe . الصناعات القطنية والمنسوجات 10.7%، الأثاث 9.25% والملابس 9%، المواد الكيميائية كانت أقل سلّم الترتيب بنسبة بلغت تقريباً 5.75."%
– بلغت قيمة الصادرات السورية من الصناعات التحويلية 4.25 مليارات دولار في عام 2010.

وبالرغم من تلك المؤشرات الجيدة رغم أن القطاع في وقتها عانى بعض المشاكل والمعوقات، تراجع الإنتاج مع بدء خروج المنشآت من العمل في 2011، وبدأ تراجع الإنتاج في دمشق وريفها، وخرج عدد كبير من المنشآت عن الخدمة عند استعار المعارك الحربية؛ لكن بقي الإنتاج على حاله في بعض المحافظات وانعدم كلياً في بعضها الآخر، حسب الخريطة العسكرية والحربية لتدمير البنية التحتية في سورية وتدمير الصناعة التحويلية في القطاع الخاص. وبدأت الأزمة الحقيقية للصناعة في مدينة حلب، حيث تم تدمير معظم المنشآت الصناعية، وتم الاستيلاء على قسم آخر، إضافة للنهب والسرقة التي تعرضت لها المنشآت وتم بيعها ونقلها إلى الداخل التركي. عمدت سوريا حينها إلى تقديم الخدمات والتسهيلات لنقل الأنظمة الصناعية إلى اللاذقية للحفاظ على ما يمكن.

النتيجة: تقلصت أحجام الصادرات من الإنتاج الصناعي نتيجة إغلاق معظم المعابر الحدودية وتحكّم المسلّحين بها، حيث برزت معالم الحرب الاقتصادية التدميرية وانخفض حجم الصادرات السورية من الصناعات التحويلية.

مع بداية استعادة القوات المسلحة للجيش السوري والحلفاء والسيطرة على معظم المناطق الجغرافية في البلاد، بدأت استراتيجية جديدة ومباشرة لتشغيل المعامل الاقتصادية والصناعية في دمشق وريفها وفي محافظتي حمص وحلب، حيث استتبّ الأمن والأمان وبقيت منطقة اللاذقية لأهميتها ودورها أثناء الحرب، من حيث التصنيع المستجد.

نظرية اقتصاد الحرب :

تحوّل الاقتصاد السوري كاملاً إلى اقتصاد حرب. ماذا تعني جملة: اقتصاد الحرب؟

هو ليس تعريفاً أكاديمياً أو مصطلحاً علمياً، لكنه يعبّر عن الاقتصاد غير الإنتاجي، الذي يملك أولوية الصمود عبر محاولة توفير وتأمين المواد الأساسية للبقاء كالوقود والغذاء.

وضعت الحكومة السورية خطة استراتيجية بعنوان "سورية ما بعد الحرب" لتنظيم كافة الجوانب الاقتصادية في عام 2020، مع إقرار مشروع سياسة إحلال الواردات، والذي بدأ بتحديد ما يقارب من 40 سلعة تجارية.

قانون قيصر :

جهدت الولايات المتحدة الأميركية بشكل مستمر للضغط على سورية والسعي لإضعافها عسكرياً واقتصادياً، عبر سن قانون قيصر مترافقاً مع حزمة عقوبات عالية وغير مسبوقة، عملت على إفقار الشعب السوري وحصاره وتجويعه.

بالمقابل، تحاول الحكومة السورية إعداد استراتيجية وطنية متكاملة تتناسب مع العقوبات والمتغيرات السياسية العربية والإقليمية والدولية ، ووضع خطط تناسب القطاعات الصناعية الاقتصادية والزراعية على أسس حديثة، ووفق التطورات الصناعية العالمية التي تعتمد تكنولوجيا الإنتاج الرقمي المتقدم.

الخطة الجزئية ضمن الخطة الاستراتيجية الكبرى العامة للصناعة، تتضمن الانتقال إلى التصنيع الزراعي المعتمد على التقنيات الحديثة، وإبراز دور الصناعات الغذائية بشكل جوهري، واعتماد سياسة دعم المنتج المحلي، وتوفير كافة الوسائل لتحقيق التنافسية للصناعة التحويلية السورية في القطاع الخاص، عبر إعداد مشروع وطني لتأهيل رأس المال البشري بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، حيث يحتاج القطاع الزراعي السوري اليوم إلى استثمارات كبيرة لإعادته إلى ما كان عليه، واستخدام تقنيات الريّ الحديث، وتوطين التقنيات الحديثة، وكذلك مواكبة الإنتاج بالتصنيع. وكذلك إعادة رسم خارطة الاستثمار الصناعي بالاعتماد على المعامل الصغيرة والمتوسطة وطبيعة الملكية الخاصة الفردية ودعمها بدورات تدريبية وتقانية، والتي تتطلب سياسات وإجراءات حقيقية لدعمها وانتقالها إلى بنية أكثر تطوراً. بالإضافة إلى استدراج عروض خارجية لمشاركة أوسع من الصناعيين للبدء بنهضة صناعية جامعة، عبر بناء آليات متطورة لحماية المدن الصناعية وتقديم دعم تكنولوجي متطور، وتأكسن مسارات لنقل المواد الأساسية إلى المعامل ومنها للتصدير عبر توفير المواد الأولية للصناعات ومستلزمات الإنتاج.

الالتفاف على العقوبات :

إيجاد صيغ استخدام اقتصاد موازي بشكل إيجابي في سورية، في ضوء العقوبات الاقتصادية، والالتفاف عليها بالاستيراد والتصدير فيما يُعرف باقتصاد الظل، واعتماد استراتيجية محاربة التضخم والحفاظ على القيمة النقدية لليرة السورية ومنع انهيارها، والتي تعد واحدة من أهم التطورات البارزة على صعيد السياسة النقدية، وتقليص معدلات التضخم من خلال تبني تحقيق معدلات مستهدفة للتضخم، وتعتبر كإجراءات معاكسة لتداعيات قانون قيصر وتأثيره السلبي على البنك المركزي السوري، وذلك بسبب منع التعامل معه، ما يمهد لزيادة الضغوط التضخمية على الاقتصاد السوري..

الوجود الأميركي على الأراضي السورية :

توجد على الأراضي السورية 24 قاعدة عسكرية و4 نقاط لوجستية واستخبارية. تضم هذه القواعد عدداً مجهولاً من الجنود الأميركيين؛ لكن على تقدير مساحة القواعد المترية، يقدّر وجود حوالي أكثر من ألفي جندي أمريكي، بحجّة دعم الديموقراطية المتمثلة في المنظور الأميركي ب "قوات سوريا الديمقراطية".

والهدف الأميركي الثاني هو منع قيام الدولة الإسلامية في العراق والشام، أو ما يُعرف ب "داعش"، والتي هي صنيعة أميركية، حسب التوثيقات والأهداف والنتائج.

يوجد الجنود الأميركيون في القواعد المنتشرة بمحافظات الحسكة، دير الزور وريف دمشق، في حين تتوزّع النقاط الأخرى بين محافظتي دير الزور والحسكة.

دخلت القوّات الأميركيّة وقوّاتٌ تابعةٌ للتحالف الدولي إلى عدّة مناطق سورية، لكي تتمكّن من إقامة عدّة قواعد عسّكريّة، تحافظ من خلالها على وجودها هناك، بهدف قطع الطّريق على الوجود الروسي والإيراني في المنطقة، حيث تنتشر في المنطقة الشرقيّة والشماليّة الشرقيّة من سوريا العديد من القواعد العسكريّة الأميركيّة.

تتوزّع القواعد العسكريّة الأمريكيّة شرق سوريا، في المنطقة الممتدّة شرق نهر الفرات من جنوب شرق سوريا بالقرب من معبر التّنف الحدودي، إلى الشمال الشرقيّ بالقرب من حقول رميلان النفطيّة، وتتوزّع في الحسكة ودير الزّور. كما أنّ توزّع القواعد الأمريكيّة جعلها أشبه بالطّوق الذي يُحيط بمنابع النّفط والغاز السوري في شرق نهر الفرات، تطبيقاً لشعار نيكسون بضرورة وجود القوات الأميركية على مقربة من نقاط النفط حول العالم، حيث الوجود العسكري الأميركي بالقرب من غالبية الثروة الباطنيّة لسوريا.

أهم القواعد الأميركية:

1-قاعدة رميلان

تعد أولى النقاط الأمريكية في سوريا، وهي مطار زراعي يقع بالقرب من قرية أبو حجر، جنوب شرق مدينة رميلان، النفطية، الواقعة بدورها في ريف الحسكة الشمالي الشرقي، وفيها حوالي 500 عنصر. وتعتبر القاعدة الأساسية بعد أن أخلت القوات الأمريكية كامل قواعدها في محافظتي الرقة وحلب، إذ كانت تعد قاعدة صرين (مطار السبت)، كبرى القواعد الأمريكية في سوريا سابقاً.

2-قاعدة المالكية (مطار روبار)

وتسمّى بقاعدة رميلان 2، وهي أيضاً مطار زراعي يقع بالقرب من قرية روبار، جنوب مدينة المالكية بريف الحسكة الشمالي الشرقي، وحوّلتها القوات الأمريكية إلى قاعدة لها بعد توسيع مدارج المطار الذي يُستخدم لإقلاع الطائرات المسيّرة التي تُستخدم بالعمليات الحربية والاغتيالات. كما يوجد فيها بعض المروحيات

القتالية، ويبلغ تعداد المقاتلين الأمريكيين داخل هذه القاعدة حوالي 150 عنصراً، وفيها سجن سريّ خاص بالقوات الأمريكية.

3- قاعدة تل بيدر

تبعد هذه القاعدة 30 كم إلى الغرب من مدينة الحسكة، وهي مجهّزة لهبوط الطيران المروحي القتالي. وتعدّ واحدة من القواعد الأكثر حيوية بالنسبة للجنود الأمريكيين خلال المرحلة الحالية لتمكّن القوات العاملة فيها من قطع الطريق «إم 4»، أمام القوات الروسية من خلال الانتشار على مداخل مدينة «تل تمر»، من الجهة الشمالية. وتتكامل هذه القاعدة مع كل قاعدتي «لايف ستون» و «قسرك»، لتنفيذ المهام في مناطق ريف الحسكة.

4-قاعدة لايف ستون :

أقيمت ضمن منتجع «لايف ستون»، الواقع على الضفة الشمالية الشرقية لبحيرة سد الباسل الجنوبي، وهو مهبط للمروحيات القتالية ويحتوي على ثمانية مروحيات مع الفريق التشغيلي الكامل. ويبلغ تعداد القوات العاملة داخل هذه القاعدة نحو خمسين عنصراً لأنها منطلق إسناد قتالي للمروحيات.

5-قاعدة قسرك :

تقع على بعد 45 إلى الشرق من بلدة تل تمر، على الطريق «إم -4». أقيمت القاعدة ضمن مبنى قديم لتقوية البث الإذاعي المحلي، وهي قاعدة إسناد قتالي، وبرزت أهميتها خلال المرحلة الماضية من خلال الكباش الأمريكي - الروسي على الطريق الدولية "إم-4"

6-قاعدة هيموس :

من القواعد الحيوية بالنسبة للقوات الأمريكية، إذ تبعد مسافة 4 كم إلى الغرب فقط من مطار القامشلي، وهي من القواعد التي زادت القوات الأمريكية أخيراً من تعدادها، وبات عدد العناصر الأمريكيين فيها حوالي 350 عنصراً. تحوي قاعدة هيموس على معسكر للتدريب تابع لقوات سورية الديمقراطية، بإشراف من القوات الأمريكية، وهو معسكر خاص لتدريب القوات الخاصة، التابعة لقسد، والتي تُعرف باسم "هات".

7-المدينة الرياضية :

توجد القوات الأمريكية في المدينة الرياضية الواقعة بالطرف الجنوبي من حي غويران بمدينة الحسكة، وفيها أكثر من 150 مقاتلاً. وهي أنشأت خلال المراحل الماضية أنفاقاً تمكّن الآليات العسكرية الأمريكية من الانتقال من المدينة الرياضية إلى «سجن الحسكة المركزي»؛ ومهمة هذه النقطة قطع الطرق الواصلة إلى الريف الجنوبي لمحافظة الحسكة أمام أي تحرك للشرطة العسكرية الروسية.

8-قاعدة الشدادي :

تقع ضمن معمل الغاز الواقع على بعد كيلومتر واحد الى الجنوب الشرقي من مدينة الشدادي النفطية، وهي مجهّزة لهبوط الطائرات المروحية، وإقلاع الطائرات المسيّرة بكامل أنواعها. عدد القوات الأمريكية فيها حوالي 350 عنصراً.

9- قاعدة حقل العمر :

هي أهم القواعد الأميركية، تقع في المدينة العماليّة التابعة لحقل العمر النفطي بريف دير الزور، وهي كبرى القواعد الأمريكية. وقد تم تزويدها بمهبط للطائرات المسيّرة والمروحيات، وتحتوي على 12 مروحية قتالية، وبداخلها معتقل تابع للقوات الأمريكية، ولا يُعرف عدد العناصر فيها.

10 – قاعدة حقل التنك :

تقع ضمن مباني المدينة العماليّة التابعة للحقل، في ريف دير الزور، وهي مزوّدة بمهبط للمروحيات، وتوجد فيها 4 مروحيات قتالية وحوالي 50 عنصراً أمريكياً.

11-حقل كونيكو :

لا يزيد عدد العناصر الأمريكيين في حقل الغاز الواقع إلى الشمال من مدينة دير الزور عن 50 عنصراً في الحد الأقصى، نظراً لدورهم بسرقة النفط وحمايته فقط.

12-قاعدة الرويشد :

قاعدة إمداد برّية في منطقة مثلّث البادية التي تربط بين محافظات دير الزور – الحسكة – الرقة. تقع داخل المشفى الوطني في قرية الرويشد، وتبعد عن حقل العمر النفطي حوالي 45 كم إلى الشمال الشرقي، وهي مزوّدة بعربات مصفّحة من طراز "برادلي"

13-باغوز فوقاني :

تقع في بلدة باغوز فوقاني، الواقعة بأقصى الجنوب الشرقي لمحافظة دير الزور، ضمن مبان سكنية، فيها 25 عنصراً فقط تحت حراسة قوات قسد.

بالإضافة إلى قاعدة استراتيجيّة أميركية في منطقة التنف، حيث تأتي أهمية البادية السوريّة في أجندات واشنطن من خلال السيطرة على معبر التّنف الحدودي، الذي حوّلته إلى قاعدة عسكريّة عام 2017، وتقع في منطقة المثلّث السوري- العراقي- الأردني، حيث تتمثّل أهداف هذه القاعدة بشكلٍ أساسي في تعطيل الممرّات

التـي تسـتخدمها إيـران، بهـدف مواجهـة تمـدّدها، والعمـل علـى قطعهـا، لإضـعاف موقـف إيـران العسـكريّ والاقتصادي، علاوةً على الأهداف المرتبطة بأمن المنطقة والمصالح الدوليّة.

تعدّ هذه القواعد الأهم في سوريا، وتحاول واشنطن من خلالها ضرب طوق حول آبار النفط والغاز، فضلاً عن محاولة قطع خط تواصل قوات المقاومة، وتقويض النفوذ الروسي في سوريا.

تتّبع الولايات المتحدة نهجاً يعمد إلى دعم وجودها في سوريا وتكثيفه في منطقة الشمال الشرقي، حيث تعدّ محافظة الحسكة مركز الانتشار العسكري الأمريكي الأبرز في سوريا. وتعدّ قاعدة رميلان في الحسكة أهم القواعد العسكرية الأمريكية في سوريا، تليها قاعدة المالكية بريف الحسكة الشمالي الشرقي؛ بالإضافة إلى قاعدة تل بيدر، وهي إحدى أهم القواعد الأمريكية نظراً لقربها من طريق "إم 4" الاستراتيجي، كما تتكامل مع قاعدتي "لايف ستون وقسرك."

من هنا تأتي أهمية كسر هذا الطوق الأميركي، والبدء في استهدافه من قِبل قوى المقاومة في سوريا، وتركيز الضربات على أهم القواعد العسكرية، وفي مقدّمتها حقل العمر، وكذلك قاعدة كونيكو للغاز الذي تتخذه القوات الأمريكية قاعدة عسكرية بريف دير الزور الشرقي، حيث تم استهداف القواعد الأميركية بهجومات متكررة، ما يؤشر إلى أهمية التحول في المواجهة مع القوات الأميركية لطردها من الأراضي السورية وحلّ قوات قسد، والضغط على القوات الأميركية من أجل انسحابها الكامل عن الأراضي السورية.

مشاريع أميركية جديدة ضد سوريا

إثر عودة سوريا للجامعة العربية، وإعادة العلاقات الثنائية بين دمشق وبعض عواصم البلاد العربية، برز مشروع قانون الحكومة الاتحادية الأمريكية بمنع الاعتراف بأي حكومة سورية بقيادة الرئيس بشار الأسد، الذي يخضع لعقوبات أمريكية، ومنع أي محاولات لتطبيع العلاقات مع الحكومة السورية. كما يطلب القانون التشديد والتوسع بقانون قيصر الأمريكي الذي يفرض مجموعة عقوبات صارمة على سوريا منذ 2020.

ويستهدف التشريع المقترح (الذي قدّمته مجموعة من المشرّعين الأمريكيين من الحزبين الجمهوري والديمقراطي كمسودّة مشروع قانون) منع الحكومة الأمريكية من الاعتراف ببشار الأسد رئيساً لسوريا، وتعزيز قدرة واشنطن على فرض عقوبات، في تحذير للدول الأخرى التي تطبّع العلاقات مع الأسد، وذلك إثر عودة دمشق إلى جامعة الدول العربية وسعي الدول العربية لإعادة فتح السفارات ورفع مستوى التبادل الدبلوماسي إيذاناً بعودة العلاقات العربية– السورية إلى سابق عهدها.

وقد ازدادت الضغوطات الأميركية ومحاولات واشنطن للتأثير على مسار إعادة تطبيع العلاقات مع دمشق، حيث أعلن النائب الأمريكي جو ويلسون، رئيس اللجنة الفرعية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى،

في بيان، أن "الدول التي تختار التطبيع مع مُرتكب القتل الجماعي دون ندم وتاجر المخدّرات بشار الأسد تسير في الاتجاه الخاطئ."

وقال موظف كبير في الكونغرس عمل على مشروع القانون: إن مشروع القانون تحذير لتركيا ودول عربية من مواجهة عواقب وخيمة إذا تفاعلت مع حكومة الأسد.

وأضاف: "إعادة سوريا إلى جامعة الدول العربية أثارت حفيظة أعضاء الكونغرس، وكشفت الحاجة إلى ضرورة التحرك بسرعة لإرسال إشارة ما توقف عمليات التطبيع مع الرئيس الأسد.

وتتضمن بنود مشروع القانون شرطاً بأن يقدّم وزير الخارجية استراتيجية سنوية على مدى 5 سنوات، توضح كيفية مواجهة التطبيع مع حكومة الأسد، بما في ذلك قائمة الاجتماعات الدبلوماسية التي تُعقد بين الحكومة السورية وتركيا والإمارات العربية المتحدة ومصر وغيرها من الدول.

كما سيمهّد مشروع القانون أيضاً الطريق لفرض عقوبات أمريكية على المطارات التي تسمح بهبوط طائرات مؤسسة الخطوط الجوية السورية (السورية للطيران) وشركة طيران أجنحة الشام، حسبما قال الموظف الكبير بالكونغرس.

وفي حالة إقراره، سيتطلب مشروع القانون أيضاً مراجعة التحويلات المالية، بما في ذلك التبرعات التي تزيد على 50 ألف دولار من أي شخص في تركيا والإمارات ومصر وبضع دول أخرى، للمناطق السورية التي تسيطر عليها حكومة الأسد.

تهدف الولايات المتحدة الأمريكية من سنّ وتشريع هذه القوانين لإطالة الحرب العسكرية والاقتصادية على دمشق والسماح للقوات الأميركية بالوجود الغير شرعي على الأراضي السورية، واستكمال سرقة المقدّرات الطبيعية للجمهورية العربية السورية، ومواجهة النفوذ الإيراني والروسي على مساحة الأرض السورية والجغرافيا العربية.

العلاقات السورية الإيرانية:

العلاقات الثنائية بين إيران وسوريا هي علاقة تحالف استراتيجي وجودي منذ حكم الرئيس الراحل حافظ الأسد وعلاقته مع الجمهورية بشكل يتجاوز الاختلافات الأيديولوجية في شكل الحكم والتنوّع المذهبي والديني، وحتى الإثني.

يعود تاريخ هذه العلاقة إلى الحرب الإيرانية – العراقية 1980 وموقف حافظ الأسد من تلك الحرب واستقرائه للمستقبل الذي حكمها ،إضافة إلى الموقف المتماثل من القضية الفلسطينية وأسس العداء للكيان الصهيوني المتهالك. كما ترتكز العلاقة بينهما على مواقف جامعة في نصرة الشعب الفلسطيني ورفض المخططات

الإسرائيلية وإحباط المشاريع الأمريكية ودعم الأمة الإسلامية. وقد اتّسمت هذه العلاقة بالبقاء تحت سقف الجوامع المشتركة حول ضرورة الثبات على المقاومة ودعم كل أشكالها في الداخل الفلسطيني وخارجه.

تدخلت الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى جانب الدولة السورية، وساندت الرئيس بشار الأسد منذ اندلاع الحرب الإرهابية الكونية على سوريا سنة 2011، التي خطّطت لها واشنطن لتكون حربًا أهلية تطيح بمواقف سوريا الممانعة تجاه العدو الإسرائيلي، وسوريا، القوية عسكريًّا والمكتفية اقتصاديًّا.

ثبتت العلاقات بقوة لمواجهة العدوان الأمريكي – الإسرائيلي ومحاولة صد الهجمة على سوريا والعراق وإيران ولبنان ضمن ما يُعرف ب محور المقاومة.

أبرز مراحل العلاقات السورية – الإيرانية:

أ – مرحلة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، خلال حكم الشاه وإحيائه القومية الفارسية ، حصل تصادم سياسي مع القومية العربية السورية والقومية الفارسية من سياسات الشاه المخلوع الغابرة.

ب – منتصف السبعينات، فُتحت نوافذ سياسية جديدة على علاقة سورية – إيرانية موزونة؛ انعكست على العلاقات الاقتصادية، فتم التوقيع على اتفاق اقتصادي بين البلدين في العام 1974، وتُوّجت بزيارة الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد إلى طهران في كانون الأول من العام 1975.

ج – هي المرحلة الأهم، وسمّيت بمرحلة التحالف السياسي والتعاون الثقافي والوساطة مع دول الخليج (1979–1990)

د – كتلة دولية تشكّلت وضمّت إيران سوريا، ليبيا، الجزائر واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينية، تحت عنوان رفض اتفاقيات كامب ديفيد الاستسلامية، والتي وقّعت بين مصر والكيان المؤقت والولايات المتحدة في أيلول 1978.

هـ – الغزو العراقي لإيران في خريف العام 1980، حيث أغلقت سوريا أنبوب النفط العراقي كركوك– بانياس وحرمت العراق من موارده المالية. وفي المقابل، حصلت على النفط الإيراني ذو الكلفة المتدنية.

و – لعبت سوريا دوراً حوارياً عبر فتحها قناة غير مباشرة بين دول الخليج وإيران، بينما شكّلت الأخيرة بديلًا عن مصر بالنسبة لسوريا.

ز – قدّمت سوريا الدعم العسكري لإيران عبر تزويدها بصواريخ تايبودونغ وتدريب الكوادر الإيرانية عليها، فيما عُرف لاحقاً بملف صواريخ سكود السورية خلال الحرب العراقية الإيرانية

ح – كان التحالف السوري مع إيران هو التحالف العربي الوحيد لدى طهران، وتشكلت أفكار ضرورية لوجود المقاومة اللبنانية وسلاحها في ردع الكيان المؤقت ودعمها عبر التسليح والتدريب.

طـ – مؤتمر مدريد عام 1993 كان ذروة التأييد الإيراني لمواقف سوريا في استعادة أرض الجولان المحتل والثبات على التمسّك بالقضية الفلسطينية، ورفض التطبيع مع الكيان الإسرائيلي عبر بقاء سوريا كطرف أساسي في الصراع العربي– الإسرائيلي.

بعد وفاة الرئيس السوري السابق حافظ الأسد عام 2000، وثبات الرؤى والأهداف والمواقف من عملية التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي، استكمل الرئيس بشار الأسد سياسة سوريا فيما يتعلق بالحلف مع طهران، وتبع ذلك توقيع والبدء بتنفيذ الاتفاقية التجارية للتبادل التجاري الحر بين البلدين عام 2004، وتلاها توقيع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون العسكري ضد "التهديدات المشتركة" التي تشكّلها "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية.

قبيل اندلاع الحرب على سوريا، تم توقيع اتفاقية للغاز الطبيعي بقيمة 10 بلايين دولار مع سوريا والعراق، لبناء خط أنابيب إيران–العراق–سوريا، وهو خط أنابيب للغاز يبدأ في إيران ويمر في سوريا ولبنان والبحر المتوسط، حتى يصل إلى عدد من دول أوروبا؛ وكان أحد أسباب تسعير الحرب الأميركية العالمية على سوريا.

ومن ثمّ كان التدخل العسكري والاقتصادي الإيراني إلى جانب سوريا، عبر الاستجابة الإيرانية لطلب الدولة السورية في تقديم الدعم اللازم وعلى كافة المستويات، إيمانًا بأهمية الحفاظ على موقع سوريا في التوازنات الإقليمية، وضرورة تقويض مساعي تحجيم دورها الإقليمي.

وعبر عقد اتفاق تجارة حرّة موازي في العام 2011 للالتفاف ومحاولة التقليل من تأثير العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية على سوريا، والتي تبعها توقيع 11 اتفاقية ومذكّرة تفاهم وبرنامج تنفيذي لتعزيز التعاون بين البلدين في المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية والبنى التحتية والخدمات والاستثمار والإسكان، وذلك في ختام اجتماعات الدورة الـ 14 من أعمال اللجنة العليا السورية– الإيرانية المشتركة التي عقدت في دمشق، حيث تم بعدها تحدي قانون قيصر الأميركي وكسر الحصار الأمريكي عن سوريا، عبر توريد ناقلات النفط الإيرانية والمواد الغذائية إلى سوريا والعمل على تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين عبر الاستثمارات الإيرانية في البنى التحتية السورية ووسائط النقل.

قمة جدّة والجامعة العربية :

تمخضت عن القمة العربية الأخيرة تحولات سريعة ومفاجئة وواسعة، أنتجت واقعاً عربياً وإقليمياً جديداً، حيث توالت ردود الأفعال والتحليلات والتقارير والتوقعات العربية والغربية، وظهرت الدراسات حول ما يمكن أن تنتج هذه القمة من قرارات تؤثر على السياسات العربية المشتركة. وتوقيت هذه القمة في العاصفة الحاملة للتقلبات

العالمية وخلق توازنات جيوبوليتيكية معقدة فرضت نفسها بين الأقطاب الدوليين عبر انتهاء زمن الأحادية القطبية وتشكيل عالم متعدد الأقطاب.

بعد الحرب الروسية– الأوكرانية، وصعود التنّين الصيني والتململ الأوروبي من النفوذ والتبعية للولايات المتحدة و"اتفاق بكين" بين السعودية وإيران . إن "العالم لم يعد كما كان"، وإن "زمن الهيمنة الأميركية وأحادية القطبية قد ولى"، الرئيس الروسي فلاديمير بوتين .

لقد استعرضنا عودة سوريا إلى الجامعة العربية ومحاولة أميركا لوضع العراقيل والقوانين الأميركية لتجريم التطبيع مع سوريا.

أمّا عربياً، فشكّلت عودة سوريا إلى الجامعة العربية، بعد 12 سنة من القطيعة، حيث أعادت "قمة جدة" دمشق إلى الوجود العربي عبر مسار خريطة استراتيجية إقليمية عربية بقيادة السعودية لاعتبارات عديدة.

كيفية تأثير هذه القمة اقتصادياً لإعادة إعمار سوريا في ظل استعجال لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأميركي إقرار مشروع قانون "مكافحة التطبيع مع الأسد لعام 2023"، وبأغلبية ساحقة، الذي يمنع الإدارات الأميركية من الاعتراف بأي حكومة يترأسها بشار الأسد، مما يعني توسيع العقوبات المفروضة على النظام بموجب قانون "قيصر" كما ذكرنا آنفاً.

إن واشنطن لن تدعم "التطبيع العربي" مع النظام السوري، وستعرقل تقديم الأموال العربية من خلال قانون "قيصر"

إن "المشرّعين الأميركيين" تقصّدوا إقرار مشروع القانون قبل انعقاد القمة، لأن العادة درجت على ألاّ تجري مداولة أي مشروع قانون في مجلس النواب إلاّ بعد أشهر من طرحه. لكن في هذه الحالة استعجلت الإدارة الأمريكية المشروع، وتم إقراره بعد يومين فقط من طرحه وسط دهشة الجميع"

والمفارقة والبراغماتية الأميركية ظهرت فيما يُعرف بالعهر السياسي بعد أيام من الزلزال المدمّر في سوريا وتركيا، حيث أعلنت الإدارة الأميركية تجميد العقوبات على دمشق لمدة ستة أشهر فقط، أي على المعاملات المتعلقة بتقديم المساعدات المتعلقة بالزلزال، على أن تنتهي هذه المهلة في شهر آب 2023.

إذاً، هل إعادة الإعمار في سوريا ممكنة الحصول؟

مع وجود (قانون قيصر) وتوسيع شروطه أميركياً، لن يكون هناك أي استثمار أو مساعدات مالية أو اقتصادية ممكنة، وخوفاً من سيف العقوبات الأميركية على الدول والشركات التي تقدم المساعدات إلى دمشق، باستثناء الدول التي لا ترضخ للهيمنة الأميركية.

ولن تكون هناك استثمارات وازنة من الدول التابعة للسياسة الأميركية، مع إمكانية غض نظر أميركي إذا كانت المبالغ المستثمرة صغيرة، أي حوالي خمسين ألف دولار فقط، من ضمن استراتيجية الضغوطات والابتزاز الأميركي للحكومة السورية عبر بعض الملفات التي تريدها الإدارة الأميركية من الرئيس بشار الأسد، كموضوع الصحافي المخطوف أوستن تايس، وهذا أمر أساسي ويوجد مفاوضات في شأنه.

إن العقوبات الاقتصادية الغربية ستكون مؤثرة بالطبع على تدفق الاستثمارات، حيث إنها بالأصل كانت تمنع المساعدات الإنسانية وقت الزلزال، فكيف والأمر يتعلق بالتعاون الاستثماري؟ بالمقابل، هناك تحول عالمي وعربي نحو إعادة تشكيل القوى الاقتصادية والسياسية العالمية والإقليمية، وعدم الالتزام المطلق بقواعد الهيمنة الأميركية؛ وهذا ما تمثل جلياً في الاتفاق الإيراني– السعودي، وبعدم امتثال السعودية لطلب الولايات المتحدة برفع مستويات إنتاج النفط.

إن العقوبات ستبقى راسخة كعامل مقيّد للاقتصاد السوري، ولكن هناك بوادر بعد القمة العربية قد تكون مشجعة عبر استثناءات مشروطة ؛والعزلة تقترب من نهايتها عبر شروط أميركية مقابل تنازلات قليلة من الحكومة السورية.

لقد دعت سوريا خلال اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية على المستوى الوزاري، وعلى هامش "قمة جدة"، دعت الدول العربية إلى "المشاركة في الاستثمار في سوريا، في ظل وجود فرص واعدة وقوانين جديدة جاذبة للاستثمار"، وأن سوريا جاهزة للتباحث في سبل التنمية المشتركة الثنائية ومتعددة الجهات، بما يحقق الفائدة للشعوب العربية حيث تعلن سوريا عن وجود منظومة قوانين تساعد في خلق البيئة القانونية اللازمة للتهيئة العامة لجذب الاستثمارات، وهي :

1 – قانون الاستثمار رقم 18 الذي اعتمد المعايير الأفضل في حماية المستثمرين واستثماراتهم.

2 – قانون التشاركية الذي ينظّم العلاقة بين القطاع الخاص والقطاع العام بالنسبة إلى المشاريع الكبرى.

3 – القانون رقم 10 لعام 2018، الذي يعتبر من أهم القوانين التي تعمل على الاستثمار في التنظيم العقاري والسكني".

وبالرغم من الأهمية الكبيرة للقوانين المذكورة، لكنها لا تكفي لوحدها، بل هناك ضرورة لرفع الحظر والعقوبات المالية على تحويل الأموال التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي .

إن عودة الاستثمارات إلى سوريا ليست بعيدة، وقد أصبحت ممكنة وهي من الضرورة بمكان، سواء لإنعاش الاقتصاد السوري أو لإنعاش الاقتصادات للدول العربية التي تحتاج لأسواق جديدة ولمزيد من الاستثمارات، لأن بعض الدول العربية التي لديها فوائض مالية ستجد في اقتصاد يحتاج إلى إعادة الإعمار فرصة

استثمارية؛ فكما هو معروف بأن البلدان التي تخرج من الحروب، وتريد إعادة الإعمار، تحقق أعلى معدّلات نمو اقتصادي وأعلى معدّلات توظيف."

خاتمة

في محاولة قطف ثمار الصمود السوري، دولة وشعبًا، من بوابة إبعاد سوريا عن حليفها الإيراني، لا تزال دمشق الحليف الاستراتيجي لطهران، وتسجّل يومًا بعد يوم المزيد من الثبات والممانعة والقدرة على تغيير المعادلات في الوقت المناسب وثبات الموقف من القضية الجامعة الأم، وهي القضية الفلسطينية واستعادة كامل الأراضي العربية المحتلة في جنوب لبنان والجولان العربي السوري المحتل والأراضي الفلسطينية المحتلة.

لقد أسس التحالف بين دمشق وطهران لحقبة تاريخية منيعة أمام بعض محاولات التشويش والتشويه على مستوى هذه العلاقة، مع إفشال المحاولات لزرع بذور الخلاف والشقاق بين الحليفين التاريخيين، كما أثبتت التجربة على أرض الواقع وفي مختلف الميادين، وعلى مدى أكثر من عقود، قوة التحالف والتمسك بالثوابت المشتركة والتوافق على الصمود في خندق واحد ضد الاستكبار العالمي الأميركي الغربي الصهيوني. ويشكّل التحالف بين البلدين قوة يعتدّ بها في مشروع محور المقاومة وحفظ المصالح العليا الاستراتيجية لهما.

ومهما وضِعت الشروط لإعادة إعمار سوريا، عبر محاولة فك الارتباط السوري –الايراني أو ربط هذا الوجود كعائق لإعادة إطلاق عجلة البناء الاقتصادي العمراني للشعب السوري، فإن الواقع يحكم أن صمود هذا الشعب والجيش والحلفاء كان سبباً لهرولة الدول التي سعّرت وأوغلت بدماء الشعب السوري، بالرغم من تحذيرات البعبع الأميركي لها؛ إلا أن صاحب الحق يبقى سلطاناً. ولو أن كل العالم كان يسير عكس قناعة الشعوب الحرة، ستبقى هذه العناوين الثابتة ومضة مضيئة في جبين هذا الزمن المتخاذل.